دور حزب العدالة والتنمية المغربي في تفعيل إصلاحات دستور 2011

The role of Moroccan Justice and Development partyin activating the reforms of the 2011 constitution

قبقوب منيرة[1] *، ملاح سعيد[2]،

[1]مخبر العلوم السياسية الجديدة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)،

mounira.kabkoub@univ-msila.dz

[2] مخبر العلوم السياسية الجديدة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)،

said.mallah@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2021/09/25 تاريخ القبول: 2021/11/25 تاريخ النشر: 2021/12/01

****

ملخص:

عرفت المملكة المغربية عام 2011 احتجاجات قادتها حركة " 20 فبراير "على شاكلة ما حدث بالدول العربية تحت مسمى " الربيع العربي"، بحيث طالبت الحركة بالتغيير والإصلاح وعدم رضاها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، وخوفا من التصعيد وما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا..،- في الإطاحة بأنظمة الحكم -، قامت المؤسسة الملكية بخطوة استباقية تمثلت في خطاب ألقاه الملك محمد السادس يوم 09مارس2011،تعهّد فيه بإحداث إصلاحات دستورية وسياسية ، وذلك كاستجابة لمطالب الحركة، تلاه بعد ذلك تعديل الدستور والاستفتاء عليه ، ثم الدعوة لإقامة انتخابات سابقة لأوانها يوم25 نوفمبر 2011، حاز فيها الحزب الإسلامي - حزب العدالة والتنمية- بالمرتبة الأولى .

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى تحقيق الحزب لمسار الإصلاحات التي أُوكلت إليه وجاء بها الدستور الجديد لعام 2011.

كلمات مفتاحية:

حزب العدالة والتنمية، دستور2011، الإصلاحات السياسية، حركة 20 فبراير.

Abstract:

In 2011, the Kingdom of Morocco witnessed protests led by the “February 20” movement, similar to what happened in the Arab countries under the name of “The Arab Spring”. Indeed, the movement demanded change and reform and showed its dissatisfaction with the low economic and social conditions.

For fear of escalation like what happened in Tunisia, Egypt and Libya..,- in overthrowing ruling regimes -, the royal institution took a proactive step, represented in a speech delivered by King Mohammed VI on March 09, 2011, in which he pledged to bring about constitutional and political reforms, in response to the demands of the movement, followed by amending the constitution and a referendum

*المؤلف المراسل

on it, then calling for premature elections on November 25, 2011, in which the Islamic Party - the Justice and Development Party - ranked first.
We aim through this research paper to determine the extent to which the party has achieved the path of reforms entrusted to it which has been brought by the new constitution for the year 2011.

Key words:
The justice and development party, Political reforms, The 2011 Constitution, the 20th February movement.

مقدمة:

لقد شكّلت أحداث ما سمي" بالربيع العربي" عام 2011 نقطة مهمة في تاريخ المغرب ، فقد انتقلت شرارة ما حدث بعدة دول عربية إلى شوارع المغرب ، أين خرج المغاربة بقيادة حركة 20فبراير لرفع مطالبهم المتمثلة في الإصلاح والتغيير ،وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية ،والتي ظّل الشعب المغربي يتخبط فيها منذ زمن طويل وكانت نداء الكثيرين المطالبين بالإصلاح والحرية ، وكعادة المؤسسة الملكية في المبادرة باحتواء الوضع، قامت بإطلاق جملة من الإصلاحات السياسة عُدّت من الكثيرين بمثابة الأولى في تاريخ المغرب، خاصة ما جاء به الدستور الجديد لعام 2011 في ما يخص دسترة مجلس الحكومة ورئيسها والتنازلات التي منحها الملك إياه ، وتكمن أهمية الموضوع في الجديد الذي جاءت به المملكة المغربية والذي يستدعي الدراسة باعتبار أن احتواء الحراك المغربي كان مختلف لما حدث في عدة دول عربية التي عرفت ثورات دموية، كما أنّ وصول الإسلاميين للحكم لأول مرة باعتبارهم حزب معارض للنظام مند دخولهم المعترك السياسي ما دفعنا لتتبع مسار حكمهم في تنزيل ما جاء به الدستور الجديد ومنه جاءت الإشكالية كالتالي: **هل نجح حزب العدالة والتنمية المغربي في تنزيل ما جاء به دستور 2011 ومنه إحداث إصلاحات سياسية حقيقية؟ أم أن هناك عوائق و تحديات حالت بهم دون تحقيق ذلك؟.**

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية جملة من العوائق والتحديات حالت بهم دون تنزيل إصلاحات الدستور الجديد لعام 2011 .
- حافظت المؤسسة الملكية على هيمنتها ومكانتها التقليدية رغم ما جاء به الدستور الجديد من تقييد صلاحيات الملك وتوسيع صلاحيات الحكومة ورئيسها.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة ،فالمنهج الوصفي من أجل وصف الظاهرة المدروسة وتتبع مشكلاتها من أجل الوصول إلى نتائج حول مدي نجاح حزب العدالة والتنمية في الحكم أو العكس ، ومنهج دراسة الحالة بالتركيز على حالة المغرب ومنه إمكانية تشخيصها ومعرفة مدي تشابهها مع ما حدث لعدة بلدان عربية.

وللوصول إلى نتائج بخصوص الإشكالية المطروحة تم معالجتها من خلال ثلاث مباحث حزب العدالة والتنمية من المعارضة إلى قيادة الحكومة عام2011(المبحث الأول)، حكومة الإسلاميين الأولى(2016-2011): عملها، منجزاتها والعوائق والتحديات التي واجهتها (المبحث

الثاني) ،حكومة الإسلاميين الثانية : أزمة تشكيلها ، مآلاتها وحصيلة عملها في طريق الإصلاح السياسي(المبحث الثالث).

المبحث الأول

حزب العدالة والتنمية من المعارضة إلى قيادة الحكومة عام 2011

المطلب الأول: مسار الاندماج السياسي لحزب العدالة والتنمية

الفرع الأول: تاريخ تشكيل حزب العدالة والتنمية

في البداية لا بد من الإشارة أن حزب العدالة والتنمية قبل أن يؤمن بفكرة المشاركة السياسية والاندماج والعمل من داخل النظام السياسي المغربي كان ينتهج العمل الدعوي والتربوي في إطار التنظيمات الإسلامية الحركية ، ففي المغرب يعود حسب أغلب الباحثين الى حركة "الشبيبة الإسلامية "والتي أنشأت عام 1969[1].

فحركة الشبيبة الإسلامية هي حركة معارضة للنظام ، وبسبب ذلك حُضر عملها عام1976، أين تم حلها في ما بعد، بعد ذلك قام أعضاء سابقون في الحركة من بينهم - عبد الإله بنكيران- بتأسيس الجماعة الإسلامية في عام1981[2]، والتي غيّرت بعض أفكارها أين أصبحت تؤمن بمكانة الملك السياسية والدينية داخل النظام السياسي المغربي ، ومنه ابتعدت عن النظرة الراديكالية والثورية وأصبحت تفكّر في العمل السياسي ، كما قررت الحركة التخلي عن العمل السري والدخول في مرحلة العلنية والعمل في ظل المشروعية ، فغيرت اسمها إلى " حركة الإصلاح والتجديد "مع بداية التسعينات[3].

وفي عام 1992 حاولت الحركة تأسيس حزب سياسي تحت اسم "حزب التجديد الوطني"، ولكن قابلته السلطات المغربية بالرفض ولم تسمح له بذلك ، أين اضطر الحزب البحث عن سبيل آخر من أجل الاعتراف به، فعملوا على التقرب من الحركات الإسلامية فوافق عبد الكريم الخطيب الأمين العام ل "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية "* على اقتراح قادة حركة الإصلاح والتجديد القاضي بالسماح لأعضائها بممارسة العمل السياسي من داخل الحزب ،لكن رفض ذلك النظام المغربي بشدة ، ومارس العديد من الضغوط على الحزب من أجل رفض وعرقلة دمج الإسلاميين بداخله ، أين تم تأجيل ذلك إلى غاية سنة 1996حيث عقد حزب الحركة الدستورية مؤتمرا استثنائيا لتمكين القيادات الإسلامية من العضوية في أمانته العامة ، بعد ذلك أصبح ينظر إليه باعتباره حزبا إسلاميا ، وقد كانت شروط قبولهم كتالي: الإسلام، الاعتراف بالملكية الدستورية ونبذ العنف [4].

1- رشيد مقتدر ، **تحولات التجربة الإسلامية المغربية ،كتاب جماعي** ،الأردن :مؤسسة فريدريش أسبريت ،2018،ص ص 113،112.

1-عادل عبد الغفار وبيل هيس، **الأحزاب الإسلامية في شمال إفريقيا: تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر**، مركز بروكنجر ، الدوحة ،2018،ص06.

3 - رشيد مقتدر، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

*وهو حزب سياسي مغربي أسسه عبد الكريم الخطيب بعد الخلافات مع المحجوبي أحرضان وانشقاقه عن حزب الحركة الشعبية نتيجة قرار الملك بحل البرلمان الذي يرأسه الخطيب ، والذي تحول في ما بعد لحزب العدالة والتنمية .

4 -لمياء عمراني، **حزب العدالة والتنمية : من العمل السري إلى العمل الحزبي** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع51-52، سبتمبر2016،ص34.

ومنه تبيّن أن قادة حركة الإصلاح والتجديد أصبحوا يؤمنون بأنه لا خيار لهم أمام هيمنة المؤسسة الملكية سوى الاندماج والعمل من داخل النظام المغربي بعيدا عن أي صدامات معه.

الفرع الثاني: ممارسة الحزب للعمل السياسي والاعتراف به.

بعد رضوخ الإسلاميين لكل الشروط وقبوله كحزب سياسي يُمكنه ممارسة العمل السياسي، قرر المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 1997 والذي حصل فيها على 08 مقاعد ، بعد عام من ذلك غيّر اسمه ليصبح " حزب العدالة والتنمية "[1].

ومن هنا أكد الحزب أنه حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية يؤمن بالمشاركة السياسية والتي عبّر عنها سعد الدين العثماني بقوله << المشاركة السياسية تُعد أهم أبواب التدافع التي توسع دائرة الصلاح وتمكن الفاعل السياسي<< من تحقيق المقاصد الشرعية>>[2].

وبعد أول تجربة سياسية له في البرلمان واصل الحزب زيادة حصصه في ما بعد، حيث حصد 42مقعدا برلمانيا عام 2002، و46مقعدا في العام 2007 أين نشط برلمانيو الحزب وانصبّت جهودهم التشريعية في قضايا اقتصادية واجتماعية مهمة مثل الفساد، البطالة، الفقر ...[3]، فقد كان البرنامج الانتخابي للحزب عام2002 قائم على "نحو مغرب أفضل –أصالة–سيادة – ديمقراطية–عدالة وتنمية، وخلق نوع من التوازن المرجعي والتوفيقي في مصادره بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية[4].

ومن هنا كان الحزب مقبولا من طرف المؤسسة الملكية ويعمل بداخل النظام بحيطة وحذر في إطار المعارضة وبعدد قليل من المقاعد، إلى أنّ جاءت ظرفية ما سمي "بالربيع العربي" التي قلبت الموازين لصالحه.

المطلب الثاني: احتجاجات عام 2011 بالمغرب وموقف حزب العدالة والتنمية منها

شهد الشارع العربي أواخر 2010 وبداية عام2011 حركات احتجاجية صاخبة في أطار ما أصطلح عليه " "بثورات الربيع العربي"، حيث تم الإطاحة بعدد من الأنظمة التسلطية التي شاخت قياداتها وأصيبت بالترهل السياسي[5]. فعلى غرار ما حدث في تونس ومصر وليبيا ...، كانت المملكة المغربية إحدى الدول التي تأثرت بالحراك، وبسبب العديد من المشاكل التي يتخبط فيها الشعب المغربي خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها، خرج الآلاف من المغاربة وفي العديد من المناطق للتظاهر يوم 20 فبراير 2011، والتي تم التخطيط لها تحت مسمى " حركة 20فبراير". أكّدت الحركة أن هدفها هو العيش بكرامة في مغرب "ديمقراطي حر"، وجاء بيانها التأسيسي

---

1 -انتصار فقير ، **الحزب الإسلامي المغربي: البحث عن سياسة جديدة في وجه التحديات القديمة** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ديسمبر2017،ص 16.

2 -محمد الشيخ بانن، **الدولة في فكر الجماعات الإسلامية في المغرب : دراسة حالات** ،ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2016، ص202.

3 -عمر حمزاوي، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،ع93،يوليو2008،ص9.

4 -رشيد مقتدر، **مرجع سبق ذكره**، ص221.

5 -رشيد مقتدر ،**تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم** ،مجلة سياسات عربية ،ع03،يوليو 2013،ص02.

بجملة من المطالب منها :دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، حل الحكومة والبرلمان ،تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب ، وقضاء مستقل ونزيه[1].

وقد دعم الحركة العديد من النقابات والجمعيات وكذا الأحزاب كإسلامي "جماعة العدل والإحسان" وذلك بعد مدة من انطلاق العمليات الاحتجاجية ، لكن خبرة المؤسسة الملكية وتعاملها مع المعارضين من قبل، ساعدها في انتهاج سياسة " فرق تسد" ، وذلك من خلال تفجير التناقضات الداخلية للحركة من أجل أضعافها، خصوصا بين الإسلاميين والراديكاليين ، وبين الاتجاهات الراديكالية المعتدلة .[2]

أما حزب العدالة والتنمية فقد امتنع عن التظاهر ، وذلك وفقا لمبدأ الحزب المتمثل في تفادي المواجهة مع الملك وحماية المؤسسات القائمة والعمل من داخلها ، وأكد الحزب أن هدفه هو " الإصلاح ضمن الاستقرار"، أو كما سماه" الخيار الثالث" ، فلا مع التظاهرات التي قد تسبب تزعزعا، ولا مع عدم المشاركة بأسلوب يؤدي إلى الجمود[3]، فالحزب يعترف بالمكانة التي تلعبها المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، ومنه نظرته كانت براغماتية بحتة وذلك راجع لما عايشه الحزب من قبل والخبرة التي اكتسبها كطرف معارض.

المطلب الثالث: الدستور الجديد لعام2011 ووصول حزب العدالة والتنمية لقيادة الحكومة

كما أشرنا سابقا أن الحزب ظل في صفوف المعارضة منذ تأسيسه سنة 1996، شأنه شأن بقية الأحزاب السياسية الأخرى والظروف التي عاشتها داخل الأنظمة السياسية العربية المتحكمة في زمام السلطة، وما الأحزاب السياسية إلا فواعل تدور في فلكها تخضع لسلطاتها، إلى أن جاءت رياح التغيير والتي وصلت إلى المغرب عام 2011، حيث سارع الملك محمد السادس إلى إلقاء خطاب يوم 09 مارس 2011، تخوفا لما حدث في عدة دول عربية، حيث أعلن فيه تبني المغرب إصلاحات دستورية وسياسية.

بعد ذلك تم تكوين لجنة من أجل أعداد الوثيقة الدستورية الجديدة، والتي تلقت العديد من المذكرات من مختلف الفاعلين، سياسيين، اجتماعيين، حقوقيين ..، ليتم الاتفاق على ميلاد دستور جديد في شهر يوليوز2011،[4]جاء الدستور الجديد بالعديد من المقتضيات والأحكام الجديدة والتي إن يتم تفعيلها ستقود المغرب إلى نجاح تجربته في طريق الإصلاح وبناء دولة الحق والقانون.

الفرع الأول: الدستور الجديد عام 2011: بين مؤيد ومعارض

بعد الموافقة على الدستور الجديد لعام 2011بالمغرب والذي صوت عليه المغاربة وأعتبره بمثابة العهد الجديد في طريق الإصلاح، تم نشره من طرف الملك بواسطة مرسوم ملكي (ظهير)

---

1 -مركز الجزيرة للدراسات ،**حركة 20 فبراير**، 11-10-2014، من موقع :**http://aljazzira.net**، تم التصفح يوم :15-07-2021.

2 -محمد مصباح، **الجيل الجديد من الاحتجاجات في المغرب: مقارنة بين حراك الريف وحركة 20 فبراير**، مبادرة الإصلاح العربي،07 نوفمبر2017،ص05.من موقع : **ARAB REFORM.NET**، تم التصفح يوم : 12-05-2021.

3 -انتصار فقير، **المشاركة السياسية ، الشعب، والقصر : تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغّير**،سلسلة كتب منتدى الشرق ، جانفي2019،ص71.

4 -رشيد أوراز، **الإصلاح السياسي بالمغرب : التحديات والرهانات**، مشتل أفكار الإصلاح ، منبر الحرية ،2015،ص 03.

1-111-91 بتاريخ 29 يوليو2011[1]، ومنه جاء الدستور الجديد بالعديد من المقتضيات الجديدة ، حيث تضمّن تنازلات معتبرة ومنح سلطات أقوى للحكومة والبرلمان والحد من السلطات الشاسعة للملك ، أين تم إقرار عدد من الفصول للحديث عن صلاحيات الوزير الأول والتي تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤوليته (الفصل61)، و(الفصل 62) يحق له التقدّم بمشاريع القوانين بالإضافة إلى تحمله تنسيق النشاطات الوزارية[2]. وتم تلخيص ما جاء به الدستور الجديد في سبع(07) مرتكزات أساسية هي:

- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة ، الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية ، رصيدا لجميع المغاربة.
- تكريس دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.
- توطيد مبدأ فصل السلطات وتوزيعها ، وتعميق دمقرطة المؤسسات وتحديثها وعقلنتها ، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة ، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة.
- حكومة منتخبة من طرف الشعب ، والمعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع ، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب، وتكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، ويتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية وقيادة البرنامج الحكومي وتنفيذه.
- دسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته ، وتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.
- تقوية آليات تخليق الحياة العامة وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.
- دسترة هيئات الحكامة الجيدة ، وحقوق الإنسان وحماية الحريات[3].

وقد انقسم الدارسين ورجال القانون بين مؤيد ومعارض للوثيقة الدستورية ، فهناك من اعتبر بأنه يندرج ضمن منطق التأسيس " لملكية برلمانية "، فهو محكوم بدينامية التطور في إطار التفاعل والتناغم مع مميزات وخصوصيات الكيان الدولتي المغربي[4]، مستندين في ذلك إلى اعتبار أن الدستور لم يتأسس على رؤية سياسية أحادية بل جاء نتيجة توليفة منبثقة عن مصادر أساسية أربعة الدعائم السبع التي تضمنها الخطاب الملكي السابقة الذكر ،توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ،مضامين الإطار المرجعي للجنة الاستشارية للجهوية ،مذكرات الأحزاب السياسية

---

1 - كارميلاديكارو بونيلاو فلنتينا ريتا سكوتي ، **تقييم العمليات الانتقالية الدستورية من منظور العمليات التأسيسية الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية** ، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس ،2017 ، ص42.

2 -يوسف بن يزة ، مبروك ساحلي ، **الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث ع25،ديسمبر 2016،ص .

3 - عبد الإله السطي ،**أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي** ، مجلة سياسات عربية ، ع20، 2016، ص36.

4 -محمد الأخصائي،**مستقبل التغيير في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،2016، ص556.

والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني ،وهي المذكرات التي وفرّت أرضا خصبة لها في مجال التأصيل الدستوري[1].

أما الرأي الآخر والذي نظر للوثيقة الدستورية نظرة سلبية، بحيث أنها لم تغيّر شيء فقد جاءت كإستراتيجية جديدة لإرساء السلطوية والهيمنة من طرف المؤسسة الملكية، فقد عبر عن ذلك " خالد العسري "بقوله :" ملكية دستور2011 ملكية تنفيذية بحيث أن الملك هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، فهو الذي يعين الحكومة (الفصل 47)، ويرأس المجلس الوزاري(الفصل48)،والذي من خلاله يعطي التعليمات لرئيس الحكومة وباقي أعضائها، مما يبوئه الدستور مرتبة أعلى من رئيس الحكومة[2]. بالإضافة إلى عديد المظاهر التي توحي بتبعية مؤسسة الحكومة إلى الملك في الوثيقة الدستورية لعام 2011، ومن هنا تسقط مطالب الملكية البرلمانية التي يسود فيها الملك ولا يحكم[3]. كما ذهب الأستاذ "خالد الناصري " إلى أنه انطلاقا من الفصليين (42، 47) من الدستور الجديد، يحق للملك إقالة عضو أو أكثر من الوزراء، والشرط الوحيد الذي تحدده الوثيقة الدستورية في هذا الشأن هو استشارة رئيس الحكومة والاستشارة لا تعني التقيّد برأي رئيس الحكومة [4]، وقد عبّر عن ذلك "محمد الأخصائي" بما يلي: أن الإصلاح الدستوري لعام 2011 لم يغادر مربع سلطوية الدولة ولخص ذلك في النقاط التالية:

- لا يوفر الحد الأدنى لإحداث القطيعة مع السلطة الذي يسود فيه الملك ولا يحكم.
- لا يؤسس لنظام دستوري يرسى دعائم الملكية البرلمانية.
- لا يستجيب لمعايير الديمقراطية ودولة الحق والقانون ، فهو دستور يؤطر مختلف المؤسسات من أجل ضمان وخدمة الملكية الحاكمة[5]. ومن هنا دخل الدستور الجديد حيز التنفيذ وحملت الحكومة الجديدة مسؤولية تنزيل ما جاء به.

الفرع الثاني: وصول حزب العدالة والتنمية لقيادة حكومته الأولى

بعد صدور الدستور الجديد لعام2011، قرر الملك بعدها حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية جديدة سابقة لأوانها يوم 25 نوفمبر 2011 ، بموجب المادة (62)من الدستور الجديد،[6]أين فاز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بالمرتبة الأولى وظفر فيها ب107 مقعداً برلمانياً من بين 395مقعداً ، تمثل عدد مقاعد مجلس النواب (الغرفة الأولى)، وبعد أيام قام الملك بصفته رئيسا للدولة بتعيين الأمين العام لحزب العدالة والتنمية - عبد الإله بنكيران - رئيسا للحكومة.[7]، وذلك تنفيذا لما جاء به الدستور الجديد حول تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدّر الانتخابات ،

---

1 - محمد الأخصائي ، المرجع نفسه ، ص556.

2 خالد العسري ، **تحت السلطة ، أزمة التمثيلية الانتخابية في المغرب** ، ط1، إفريقيا الشرق، المغرب ، 2019، ص256.

3 -عبد الإله السطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

4 -خالد العسري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 256.

5 -محمد الأخصائي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 555.

6 - كارميلاديكارو بونيلا و فلنتينا ريتا سكوتي ، مرجع سبق ذكره، ص42.

7 - إسماعيل حمودي، **الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التغيير**، مجلة رؤية تركية ، ربيع 2015،ص 27.

ثم طلب منه تشكيل حكومته ، أين قام بنكيران بتشكيل حكومة ائتلافية ضمت إلى حزبه ثلاث03 أحزاب أخرى متمثلة في حزب الاستقلال، الحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية[1].

فرغم الانتقادات الكبيرة التي وجّهت للدستور الجديد ، وكذا الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم25 نوفمبر، والتي عرفت نسبة مشاركة ضعيفة وعديد الاختلالات ولعلى أبرزها تعدد مظاهر الفساد الانتخابي[2]، إلا أن الانشغال الأهم هو توجه الأنظار لحزب العدالة والتنمية الإسلامي بعد الفوز الكبير الذي حققه أملا من المغاربة في تحسن أوضاعهم .

فمن خلال ما جاء به الدستور الجديد من تقوية دور الحكومة ورئيسها مقارنة مع الدساتير السابقة، فقد أصبح رئيس الحكومة هو رئيس السلطة التنفيذية وحده، وهو المسؤول عن الحكومة وتنفيذ برنامجها الحكومي، إلى جانب المسؤولية على الإدارة العمومية، وبالتالي غياب لأي سلطة للملك كجزء من السلطة التنفيذية ، فالسلطة التنفيذية كانت تقول على الازدواجية[3]. فالملك أصبح يباشر مهام جديدة تتعلق بالأشراف والتحكيم بصفته رئيساً للدولة لا رئيساً للأمة، أما الحكومة فتتولى ممارسة السياسة العامة للدولة وتنفيذها ، وتتحمل مسؤوليتها أمام البرلمان[4].

ومن هنا فتجربة الإسلاميين في الحكم لأول مرة بالإضافة إلى الإصلاحات التي جاء بها الدستور الجديد لعام 2011 خاصة في ما يخص توسيع صلاحيات رئيس الحكومة تستدعي البحث والدراسة، ومعرفة ما إذا تم فعلا تنزيل ما جاء به الدستور الجديد وبالتالي إعطاء هامش من الحرية للحكومة في ممارسة عملها أم هي مجرد استراتيجيات جديدة من النظام الملكي من أجل الحفاظ على الهيمنة والتسلط ودون المساس باستقرار النظام السياسي المغربي؟.

المبحث الثاني

حكومة الإسلاميين الأولى(2011-2016): عملها ، منجزاتها والعوائق والتحديات التي واجهتها

المطلب الأول: حكومة عبد الإله بنكيران الأولى

في البداية كما يقال لا يمكن أن نصف حزب وانجازاته خصوصا في ظل تجربته الأولى، فمنذ بداية 2012-2013 لم تعرف الحكومة أي جديد سوى شعارات بأنه نظام سياسي جديد يعد المغاربة بالتغيير والإصلاح وبناء النظام الديمقراطي[5]، حيث أكّد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران بأن الولاية التشريعية (2012-2016)لها خصوصياتها فهي جاءت على خضم ما عُرف بالحراك العربي، مشددا على أنّ المغرب سيعيش تجربته الخاصة، كما أكد على أن أهدافه الخاصة من الحضور في الجلسة الشهرية يريد من خلالها مخاطبة النواب والمجتمع ويرغب في التواصل ، لكن بعد فترة قصيرة بدأت الخلافات بين الحكومة والمعارضة ، وصلت إلى حد الملاسنات الشفهية، فقد قاطعت أحزاب المعارضة ثلاث مرات 03 متتالية جلسات مجلس النواب (31مايو، 26يوليو،01 يوليوز 2013)، فخطابات بنكيران الشهرية والتي استمالت المواطنين والتي كانت

---

1 -انتصار فقير ، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

2 -محمد باسك منار، **التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة و والتنمية في المغرب: السياق و المحصلة الأولية والمآلات المحتملة**، مجلة سياسات عربية، ع2،مايو2013، ص04.

3 -عبد العالى حامي الدين، **تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب** ، مجموعة مؤلفين،ط1،دار الكتب القطرية، 2015، ص23.

4 -عبد العالي حامي الدين ،**نفس المرجع**، ص24،23.

5-انتصار فقير، **مرجع سبق ذكره** ،ص18.

تُبث في القناة الأولى أقلقت المعارضة ووصفتها بالشرسة[1]، فقد اعتبر عدد من الباحثين والمتتبعين للشأن المغربي بأن بنكيران نجح في استمالة المواطنين لتتبع خطبه لما له من فصاحة اللسان ، فقد كان المواطنين ينتظرون خطبه في كل مرة.

ومنذ بداية عام 2013 بدأت الخلافات تشّتد والتوترات بين الأحزاب والحكومة تظهر ، فقد وصف الناطق الرسمي لحزب الاستقلال " عادل بن حمزة " أن حزبه أصيب بخيبة أمل ومن تعصب حزب العدالة والتنمية، وعبّر عن عدم رضاه بخطط الإصلاحات والتي ستكون وطأتها ثقيلة على الفقراء.

كما أن الحدثين الإقليميين عام 2013 والمتمثلين في، انقلاب يوليو الذي أطاح بالرئيس المصري" محمد مرسي" وكذا قرار حزب النهضة التونسي بالانسحاب من الحكومة لتسهيل الحوار والمصالحة الوطنية، زاد من التوتر وأربك إسلاميو حزب العدالة والتنمية، أما الضربة الموجعة للحزب كانت بقرار انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة في ماي2013، والذي أسفر عنه وقف تنفيذ البرنامج الحكومي لحزب العالة والتنمية[2].

لكن رغم العديد من التحليلات حول حدث استقالة حزب الاستقلال إلا أن العديد من الباحثين يرجعون ذلك إلى طبيعة الأحزاب السياسية الهشة وصراعاتها منذ الاستقلال ، حتى أن هناك من أعتبر الائتلاف الحكومي بالهجين فقد ضم خصوم سياسيين ، وبالتالي فالأزمة ليست أزمة حكومة.

وبناءً على النزعة البراغماتية للحزب ورغبته في مواصلة العمل السياسي ودعم القصر وعدم الدخول معه في مواجهات ، وكذا هدفه في التكّيف من جديد ، عمل على تشكيل ائتلاف جديد ضّم حزب التجمع الوطني للأحرار،[3]وذلك راجع لدعم القصر لحزب العدالة والتنمية ورغبة منه في مواصلة عمله ، وهناك من أعتبر حزب التجمع الوطني للأحرار من الأحزاب المقربة للمؤسسة الملكية. ومن هنا باشرت الحكومة عملها من جديد في ظل الإصلاحات والأهداف التي حملها برنامجها الحكومي

المطلب الثاني: في تقييم حكومة بنكيران الأولى

الفرع الأول: منجزات الحكومة

بداية لا يمكن أن ننكر أن الدستور الجديد لعام 2011 يعتبر أكثر انفتاحا من الدساتير السابقة في تاريخ المغرب، خاصة في ما يخص تنازل الملك عن جملة من صلاحياته لصالح الحكومة ولكن هذا لا يكفي إن لم يتبع بضمانات تكفل ذلك وكذا بواقع ممارساتي يرضي الجميع.

ومن هنا فقد ذهب العديد من الدارسين إلى قولهم لا يجب أن ننكر تماما بعدم وجود أي انجازات تذكر خلال فترة حكم بنكيران لمدة خمس05 سنوات رغم الخلافات والتوترات التي مرت بها الحكومة، فقد أكد "عمر الشرقاوي "بقوله لا أحد ينكر المجهودات التي قامت بها الحكومة في إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي وتجنيب المغرب سيناريو شبيه بما حدث في اليونان، إضافة إلى إصلاح منظومة الصحة وبرامج اجتماعية مثل صندوق دعم الأرامل، ومحاولة الحكومة دعم الأرامل بتوفير منحة شهرية لهم، التغطية الطبية لصالح الطلبة، رفع منح الطلبة، الاتفاق مع المقاولات للرفع من الحد الأدنى للأجور .

---

1 -زكريا سحنون ، **الخطاب السياسي لعبد الإله بنكيران :قراءة في الأسس الفكرية والمنهجية** ،ط1،مطبعة طوب بريس ، الرباط،2016، ص52،51.

2 -انتصار فقير، **مرجع سبق ذكره**، ص 21،20.

3 -انتصار فقير ،**المرجع نفسه** ،ص21.

كما عملت الحكومة على تمرير مشروع قانون عبر مجلس النواب يروم إصلاح صناديق التقاعد المهددة بنفاذ مخزونها بعد 05 سنوات، ويرفع مشروع القانون سن التقاعد بشكل تدريجي من60-63سنة، ويرفع في الوقت ذاته مساهمة الموظفين في صناديق التقاعد من 10الى 14 في المائة بشكل تدريجي[1]، فحسب أستاذي العلوم السياسية المغربيين "عبد الله ساعف"و"محمد الطوزي" أن هناك مؤشرات دالة على إمكانية إنجاز التحول الديمقراطي المأمول وذلك راجع لمسارات التحديث التي تسير فيها الدولة، والسعي جاهدا للخوض فيها رغم ما يضل ملازماً للحياة السياسية من مظاهر وعلامات التقليد والمحافظة، وهي المؤشرات التي ستدفع في النهاية نحو بناء الديمقراطية، وإن كانت العملية تسير ببطء وتحتاج لأمد طويل[2]. لكن منجزات حكومة بنكيران كانت ضئيلة ومحدودة وعرفت بطئ كبير ، رغم ما كان ينتظر منها الأفضل، وبالتالي لا يمكن اعتبارها بالإيجابية وذلك راجع لجملة التحديات والعراقيل التي واجهتها وحالت بها دون تحقيق إصلاحات يحتذى بها.

الفرع الثاني: التحديات والعوائق التي واجهت حكومة بنكيران (2011-2016).

واجهت حكومة بنكيران جملة من التحديات والعراقيل حالت دون اعتبار أن هناك نتائج إيجابية في طريق البناء الديمقراطي للدولة وسنتناول أهمها في ما يلي:

تحدي ازدواجية السلطة التنفيذية : بالرغم من التنازلات التي قيدت من سلطة الملك وعملت على توسيع سلطات رئيس الحكومة، إلا أن الواقع العملي أثبت الدور المركزي للمؤسسة الملكية في صناعة القرار السياسي والإداري، فمعظم المشاريع والخطط الإستراتيجية بيد الملك ومستشاريه ، وحتى تلك التي مُنحت للحكومة تم الحد منها وتقليصها بطرقة أو بأخرى، عبر سحب عدة وزارات كالداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من إشراف الحكومة وسلطة رئيسها ، أو خروج بعض الوزراء على توجهات وقرارات رئيس الحكومة[3]. فالملكية المغربية لا تزال في القرن الواحد والعشرون قائمة على تمجيد شخص السلطان الذي يحظى بالقدسية ويعلو على مؤسسات دستورية هشة لم تتطور بالقدر الكافي إلى مؤسسات ديمقراطية نابعة من الشعب وتعبر عن إرادته[4].

أما في ما يخص المنجزات الاقتصادية والاجتماعية و ملف حقوق الإنسان فلا ترقى إلى المطلوب، ففي بعض المؤشرات هناك تراجع مقارنة بسنوات سابقة ، في مقابل ذلك تدافع الحكومة عن المنجزات التي توصلت إليها وتصفها بالإيجابية وهي تسير ببطء وتتطلب وقت طويل، ففي الجانب الاقتصادي مثلا معدل النمو لم يتجاوز03 في المائة خلال عام 2012، وعجز الميزانية الذي كان ينبغي أن لا يتعدى 4.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام بلغ 7.1 في المائة، وتفاقمت مديونية المغرب حيث بلغت 57.8 من الناتج الداخلي الخام حسب وزير الاقتصاد والمالية[5]، أما في

---

1 - عنفار ولد سيدي الجاش، **عبد الإله بنكيران ..هل أنقذ المغرب أم أجهض التغيير**، من موقع الحرة :**http://www.alhurra.com.**، بتاريخ :29-09-2016- تم التصفح يوم 07،27-2021.

2- توفيق عبد الصادق، **واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب2011-2021: دراسة حول موضوع السلطة** ، رواق عربي، ص61.

3 -توفيق عبد الصادق ،**مرجع سبق ذكره** ، ص61.

4 -زروقي عدنان ، بن عمراوي عبد الدين ،**تعثر الإصلاح السياسي وتحديات البناء الديمقراطي للدولة في تجارب ما بعد الحراك (تونس ، الجزائر ،المغرب)أنموذجا**،مجلة الميدان للدراسات الاجتماعية والرياضية والإنسانية ، مجلد2،ع07، جوان2019، ص 210،209.

5 سهام زروال، **الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة ـ دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، منشورة ، 2017-2018، ص 235.

مجال محاربة الفساد فلا نكاد نلمس أي تحسن فقد احتل المغرب المرتبة(90) من أصل (176)دولة في مدركات الفساد لعام 2016حسب منظمة الشفافية الدولية ، وقد أكد ذلك بنكيران في إحدى خطبه عام 2015 في مقولة شهيرة له " الفساد يحاربني ولست أنا من يحاربه "[1].

كما عرف الجانب التنموي والاجتماعي ظروفا ومشاكل كثيرة خلال هذه الفترة، ترجمت بعدم الرضى المجتمعي بها خاصة في العالم القروي الذي ظل يطالب بالمساواة وتكافئ الفرص ، إلى جانب اعتبار دستور 2011 دستورا حقوقيا بامتياز مقارنة بالدساتير السابقة، لوحظ أنه منذ عام 2011كثُرت الاحتجاجات ولعلى أبرزها " حراك الريف" عام 2016والذي انطلق في مدينة الحسيمة بعد مقتل تاجر السمك داخل شاحنة لجمع القمامة من طرف السلطات أثر مصادرة أسماكه، وذلك تعبيرا عن الظلم الاجتماعي[2].

ويحتل المغرب مرتبة متقدمة ضمن التصنيف الدولي للبلدان الفقيرة الذي أنجزته مجلة **global finance** الأمريكية، فهو في المرتبة 119 من أصل 184 دولة شملها التصنيف[3]. ومنه فبالرغم من شخصية بنكيران التي أُعجب بها الشعب المغربي والتي وصفت بالشعبوية، وكذا بعض المنجزات الضئيلة التي لم ترقى إلى المطلوب ، واجهت حكومة بنكيران جملة من العوائق والتحديات حالت دون تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية ، ولعلى أبرز هذه التحديات تحدي هيمنة المؤسسة الملكية ، وكذا عمله إلى جانب خصوم سياسيين يطمحون لتحقيق مصالحهم دون مصالح الشعب المغربي وهدفه في بناء النظام الديمقراطي.

المبحث الثالث

حكومة الإسلاميين الثانية : أزمة تشكيلها، مآلاتها وحصيلتها في طريق الإصلاح السياسي.

المطلب الأول: انتخابات 07 أكتوبر و تشكيل الحكومة

الفرع الأول : انتخابات 07 أكتوبر 2016 وأزمة ما سمي" بالبلوكاج السياسي"

تصدّر حزب العدالة والتنمية نتائج الانتخابات البرلمانية التي أُجريت يوم07 أكتوبر 2016 بحصوله على 125 مقعدا وحلّ حزب الأصالة والمعاصرة المرتبة الثانية بحصوله على 102 مقعدا، وذلك من إجمالي مقاعد البرلمان المتمثلة في 395 مقعدا[4]، وطبقاً لمقتضيات الفصل(47) من دستور2011عيّن الملك عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة المغربية وكلفه بتشكيلها،[5]في البداية بدى لبنكيران أن تشكيل الحكومة سيكون أكثر سهولة من الحكومة الأولى خاصة أنه حصل على عدد أكبر من المقاعد مقارنة بالحكومة الأولى (107) مقعدا ، لكن الذي لم يكن يتوقعه حصل ، فبعد إزاحة "صلاح الدين مزوار "عن رئاسة حزب التجمع الوطني للأحرار وتعيين "أخنوش"، والذي اعتبره الكثيرين بالرجل المقرب من القصر[6]، فشل بنكيران في تشكيل أغلبية برلمانية يستطيع من خلالها تشكيل حكومته ، حيث دامت الفترة أكثر من خمسة أشهر، ومن ثم بدأت

---

1 -انتصار فقير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

2 -محمد الأدريسي ، **الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي، كيف والى أين؟**، المستقبل العربي ، ع469، مارس 2018،ص12.

3 -سهام زروال، **مرجع سبق ذكره**، ص236.

4 -عيسات بوسلهام ، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي**، ط1، مجموعة مؤلفين ، المركز الديمقراطي العربي،2018، ص250.

5 -محمد الزهراوي ، **الإسلاميون المغاربة من رهان الإصلاح الى" أزمة التنظيم "، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي(1997-2017)**، المركز الديمقراطي العربي ، 05 يوليو 2020.

6 -محمد الزهراوي ، **المرجع نفسه**.

التفسيرات والآراء المتضاربة حول عدم قدرة بنكيران على تشكيل الحكومة، ودون أن نخوض في رصد كل الآراء والتفاصيل ، فالأرجح أنّ الذي حدث كان أسلوبا لخلق توازن مقابل شعبية حزب العدالة والتنمية، وذلك من أجل إضعاف الحزب لخدمة مصالح القصر.

فعبد الإله بنكيران كان رافضا للكتلة التي يقودها حزب التجمع الوطني للأحرار وزعيم الحزب "عزيز أخنوش" والذي بات لاعبا رئيسيا في المفاوضات ، حيث أصبحت تطلق عليه الصحافة – صديق الملك-الجديد [1]، ولكن طول المدة التي أسفرت عن عقم المفاوضات ، ووفقا لما هو متعارف عليه لمكانة الملك الأساسية قام يوم 15 مارس2017 بتنحي بنكيران، وذلك تعبيرا منه لفشله لإيجاد حل وطول المدة التي استغرقها في عدم تشكيله للحكومة ، وتعيين الأمين العام للحزب سعد الدين العثماني خلفا له.

الفرع الثاني: تشكيل سعد الدين العثماني الحكومة الثانية للحزب.

بعد تنحي بنكيران من منصبه، صدر بلاغ من الديوان الملكي المغربي، بتكليف رئيس حكومة جديد خلفا لبنكيران، وبعد يومين فقط وقع الاختيار على الأمين العام للحزب " سعد الدين العثماني" أين تم استقباله من طرف الملك وتكليفه بإجراء مفاوضات مع الأحزاب السياسية من أجل تشكيل حكومة جديدة عرفت بما أصطلح عليه ب" البلوكاج السياسي"، واللافت للانتباه بعد عدة أيام فقط نجح العثماني في تشكيل حكومته ، والمكونة من ستة(06) أحزاب ، من خلال قبول الأمانة العامة للحزب بضم حزب الاتحاد الاشتراكي، وهو ما كان سبباً وشرطا ظل يعارضه بنكيران وأعاق عملية تشكيله للحكومة .[2]ولكن السؤال هنا يطرح نفسه ما تفسير ذلك ؟، رغم أن بنكيران قال "إذا تكّونت هذه الحكومة وفيها حزب الاتحاد الاشتراكي، فأنا لست عبد الإله"، ولكن بما أنه لا مجال للشعوبية بداخل الأنظمة السياسية العربية، وخوفا من التهجم على الإسلاميين خاصة في هذه الفترة، ورفض القوى الأوروبية المحافظة خاصة فرنسا وإسبانيا من وجود قوى لحكومات إسلامية عبر المتوسط[3]، قبل الحزب بالقرارات الفوقية وشكّل حكومة جديدة في ظرف وجيز، والتي باتت محل انتقاد العديد من الباحثين والمحللين . ومن هنا باشر رئيس الحكومة الجديد سعد الدين العثماني عمل الحكومة ووعد بمواصلة الإصلاحات الهيكلية ، لكن ذلك لا يوحي بالتفاؤل أمام حكومة وصفت من طرف الكثيرين بالهجينة.

المطلب الثاني: تقييم حكومة العثماني المنتهية عهدتها وحصيلة الحزب في تفعيل إصلاحات دستور2011

في العام الأول قدّم رئيس الحكومة أمام البرلمان عمل الحكومة والتي أعتبرها مشرفة وتسير في منحى الإصلاحات الهيكلية ، فتطرق من خلالها إلى عدة تطورات تم ذكرها في عدة مؤشرات ، اجتماعية مثل انخفاض معدل الفقر ونسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ، ومؤشرات اقتصادية مثل التحكم في المديونية وعدم ارتفاع نسبة التضخم، ومؤشرات دولية مثل سهولة " ممارسة أنشطة الأعمال" الذي يصدره بصفة منتظمة البنك الدولي[4].

---

1 -انتصار فقير ،**مرجع سبق ذكره**، ص34.

2 - مركز الجزيرة للدراسات ، **تعقيدات تشكل الحكومة المغربية وتأثيرها على مستقبلها السياسي**، تقرير موقف، 09 مارس2017، من موقع **studies aljazeera0net** ص 03. تم التصفح يوم:8-08-2021.

3 - وسام فؤاد، **واقع الحركة الإسلامية في المغرب** ، المعهد المصري للدراسات ، تقرير 11يناير 2018، ص04.

4 -لحسن حداد ، **في نقد حصيلة الحكومة بالمغرب** ، جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية ، ع15576، 21 يوليو2021 ، من موقع : **article<home<http://awasat .com**.تم التصفح يوم: 5-8-2021.

وفي تقرير للحكومة عام2020حول انجازات السنة الثالثة والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة ، أكدت من خلالها أن هناك مؤشرات ومعطيات تفيد أن مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية تندرج ضمن متابعة مسلسل تفعيل أحكام الدستور وتنفيذ برنامجها الحكومي ، فقد أكدت أن اجتماعاتها بلغت (42) اجتماعاً، تمت خلالها المصادقة على ما يناهز(20) اتفاقية دولية ،و(24) مشروع قانون ، كما تمت مصادقتها على (154) مشروع مرسوم تنظيمي ، وعلى (125) مقترح تعيين في مناصب عليا[2].

إلى جانب الرغبة في تحسين الوضعية الاقتصادية للدولة ، فرغم القيود التي يفرضها الشريك التجاري الأكبر ألا وهو أوروبا على عمليات التبادل التجاري إلا أن المغرب سعى إلى توسيع قاعدة دعم البلاد عبر توطيد الصلات بدول مجلس التعاون الخليجي وتأسيس علاقات جديدة مع شركاء غير تقليديين على غرار الصين وروسيا ، كما كان اللافت للانتباه هو إعادة توجّه المملكة نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، كما انظم المغرب من جديد للاتحاد الإفريقي في العام 2017بعد أكثر من ثلاث عقود على خروجه منه[3].

كما يري مستشار العثماني "سعيد خيرون" وكذا مع عدة محللين اقتصاديين، أن خلال هذا العام2017 حقق الاقتصاد المغربي نموا ب6.4 في المائة وتحسنت الصادرات من السلع والخدمات بـ 9.3 في المائة وذلك حسب وزارة الاقتصاد والمالية [4].

وإلى جانب من يدافع على حصيلة الحكومة خاصة من طرفها ،فقد صّرحت مثلا في سبتمبر 2017 على اعتمادها التوجهات الأساسية للسياسة الحكومية في مجال التشغيل وآليات تنزيلها والمصادقة على البرنامج الوطني في اللجنة الوزارية للتشغيل وتمثلت في: دعم خلق مناصب شغل ،ملائمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، تكثيف البرامج والأنشطة للتشغيل ، دعم البعد الجهوي في التشغيل[5] ، فهناك من وجّه لها انتقادات ووصفها بالهزيلة ، فيرى أستاذ العلوم السياسية " أحمد صلحي" أن حصيلة الحكومة هزيلة وذلك قياسا للمشاكل والاحتجاجات الناجمة عن سياسات الحكومة، في إشارة منه إلى احتجاجات " أساتذة التعاقد"[1].

وقد عبر عن ذلك الشعب المغربي في عدة مواقف مختلفة ، والمتمثلة في عدم رضاه عن سياسات الحكومة وفي عديد المجالات، ففي دراسة نشرها المعهد المغربي لتحليل السياسات (ميبا) في ديسمبر2019، أعرب فيها على أن 69 في المائة من المغاربة الذين شملهم الاستطلاع عبروا عن قلقهم بشأن الاتجاه العام للبلاد، وأعرب نصف المشاركين عن عدم رضاهم عن الوضع الاقتصادي ، في حين اعتقد نحو 74 في المائة أن جهود الحكومة لمكافحة الفساد غير فعالة ،

2-المملكة المغربية ،رئيس الحكومة ، **التقرير التركيبي للإنجازات برسم السنة الثالثة والإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة** ، تقرير أبريل 2019-مارس2020، ص17.

3-ياسمينة أبو الزهور، **التقدم والفرص الضائعة :المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمد السادس،** مركز بر وكنجز ،الدوحة ،يوليو2020،ص02.

4- محمد بن دريس ، **عام على حكومة العثماني المغربية ماذا تحقق(تقرير)** ، من موقع : **http://www.aa.com.tr.18-04,2018.**، تم التصفح يوم 12-08-2021.

5-المملكة المغربية، رئيس الحكومة ، **حصيلة أربعة أشهر من عمل الحكومة**، تقرير سبتمبر2017، ص27.

1 -عبد الفتاح نعوم، **مع اقتراب الانتخابات ... المعارضة تنتقد الحكومة المغربية**، من موقع :**http://skynewsarabia.com .**، تم التصفح يوم: 03-08-2021.

وشعورهم بعدم الثقة في المؤسسات المنتخبة، وأن 69 في المائة منهم لا يثقون في الأحزاب السياسية.[1]

كما أن من جهته عبّر الملك محمد السادس عن قلقه واستيائه من أداء الحكومة في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي استجابة منه على الغضب الشعبي قام بتعديل ثاني في أكتوبر2019، بعد التعديل الأول لعام2018 ، والذي قام فيه الملك محمد السادس بتقليص عدد الوزراء وإقالة عدد منهم ، مما أدى الى إضعاف حزب العدالة والتنمية وحكومته ، ثم قام الملك بترشيح " شكيب بن موسى" - وزير الداخلية السابق - لرئاسة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في المغرب[2].

إلى جانب ضعف النموذج التنموي المغربي جاءت جائحة كورونا **COVID-19**، التي زادت تداعياتها من تعميق الأزمات في المغرب وفي جميع المجالات ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، والظروف الاجتماعية للمواطنين ، فقد أغلقت كل شيء ، وباتت تهدد المواطن في وجوده والتي مازالت تداعياتها إلى اليوم .

فقد رفعت المغرب حالة الطوارئ الصحية منذ تسجيلها لأول إصابة يوم 02 مارس 2020، وأثبتت العديد من الجهات تراجع الاقتصاد المغربي بنسب لم تعرفها البلاد لأكثر من سبع عقود ، فحسب بنك المغرب توقع تراجع الاقتصاد ب6.3- في المائة، كما صرّح حوالي 958.000 أجير في القطاع المنظم أنهم توقفوا عن العمل، وقد استفادوا من التعويض الممنوح في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا، كما صرّحت حوالي134.000 مقاولة من أصل 216.000 مقاولة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأنها في وضعية صعبة جراء جائحة كوفيد19- COVID[3].

ومن هنا أثبتت جائحة كورونا الأزمة البنيوية الهشة للنظام المغربي وفي شتى المجالات والتي عُرفت بسرعة تأثيرها ، والتي ظهرت تداعياتها المختلفة على جميع المجالات والتي ما تزال أثارها إلى اليوم إلى جانب تراجع الثقة المجتمعة حول حزب العدالة والتنمية والانتقاد اللاذع الذي تعرّض له قبيل اقتراب الانتخابات التشريعية التي جاءت في هذا الشهر يوم 08 سبتمبر2021، والذي عرف فيها حزب العدالة والتنمية هزيمة كبيرة حيث تراجع بحصوله على13 مقعدا فقط ، في حين فاز حزب التجمع الوطني للأحرار ب102 مقعدا برلمانيا في المرتبة الأولى ، يله حزب الأصالة والمعاصرة ب86 مقعدا، وأحتل حزب الاستقلال المرتبة الثالثة ب 81 مقعدا. ومنه شكّل عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار حكومته المكونة من ثلاثة أحزاب فقط ، ومن هنا تنتهي تجربة الإسلاميين في الحكم .

خاتمة:

بعد التطرق لمسار عمل حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم عام2011 إلى غاية نهاية ولايته التشريعية الثانية عام2021، وحمله لمسؤولية تنزيل ما جاء به الدستور الجديد لعام 2011، وكمحاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة توصلنا إلى جملة من النتائج كتالي:

---

1 -محمد مصباح، **هل لا يزال باستطاعة حزب العدالة والتنمية امتصاص الغضب الشعبي ؟**، مبادرة الإصلاح العربي ،30 مارس 2020، ص04.

2 -محمد مصباح، **المرجع السابق**، ص04.

3 -المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها**، تقرير صادر عن المجلس ، المملكة المغربية ، 2020، ص 13.

لا بد من الإشارة أن إصلاحات دستور2011 في المغرب جاءت كخطوة استباقية من طرف المؤسسة الملكية على إثر ظرفية ثورات الربيع العربي ، ولم تكن نابعة من واقع حقيقي هدفه الإصلاح والتغيير، فقد ترجمتها جملة الضغوطات الداخلية والخارجية فقط.

أن المملكة المغربية رغم أنها حافظت على الوضع وجنّبت البلاد مساوئ الربيع العربي والدمار الذي خلفته عديد ثوراته، استطاعت التحكم في قواعد اللعبة السياسية من خلال احتواء الجميع وإقناعه بالعمل إلى جانب المؤسسة الملكية ، فأكدت عديد المواقف والأفعال سلطة الملك التي تعلو على الجميع، ومن هنا التضييق على الحكومة وعدم منحها حرية ممارسة صلاحياتها التي خولها إياها الدستور الجديد لعام 2011.

وبالرغم من وجود جملة من الانجازات التي حققتها الحكومة إلا أنها لم ترقى إلى المطلوب ولم تكن مرضية من عديد الجهات وخاصة الشعب المغربي ، ففي ظل حكومة بنكيران رغم محدودية الإصلاحات السياسية إلا أن الشعب المغربي كان متفائلا ومعجبا بشخصيته والتي وصفها العديد " بالشعوبية "، لذلك زكي المغاربة الحزب بتحقيقه الفوز في الانتخابات المحلية لعام 2015، ثم فوزه بولاية تشريعية ثانية عام 2016.

عرف النظام السياسي المغربي هيمنة المؤسسة الملكية، إلى جانب ضعف الأحزاب السياسية واختلافها والتضييق عليها، فاتخاذ القرارات الإستراتيجية بيد الملك الذي أثبت هيمنته وسلطته التي تعلو على جميع السلطات وذلك وفقا لما خوله إياه الدستور بشكل صريح أو ضمني، ومن هنا يمكن القول بأنه لا وجود لمبدأ الفصل بين السلطات ولا توازنها المنشود ، بل هناك ملك يتحكم في كل شيء، ويقرر كل شيء هو وحاشيته ومستشاريه .

السياسة العامة للدولة وتوجهاتها الإستراتيجية يصنعها الملك ومستشاريه وما على الحكومة إلا التداول بشأنها وعرضها على مجلس الوزراء، إلا إذا كان الملك قد حمّلها إياه أو على علم بمنحها حق المشاركة في صنع القرار.

ظّل الحزب يتخبط في عديد الأزمات والضغوطات وخاصة عندما فشل بنكيران في تشكيل حكومته الثانية والتي دامت أكثر من ستة أشهر ، أين قام الملك بتنحيه من منصبه وتعيين سعد الدين العثماني والتي أصيب من خلالها الشعب المغربي بخيبة أمل في الحزب وحكومته، ولم يعد يهمهم لا التغيير وما سيفعلونه، وما زاد من تراجع مكانة الحزب في السنوات الأخيرة، أزمة كورونا كوفيد-19وتداعياتها المختلفة، ومؤخرا قضية التطبيع مع إسرائيل، بعد توقيع سعد الدين العثماني على اتفاقية التعاون المشترك .

وكإجابة عن الإشكال المطروح في هذه الورقة البحثية نقول أن تجربة حزب العدالة والتنمية عرفت بطء في عملية تنزيل إصلاحات دستور2011، ومنه لا يمكن وصفها بالناجحة، فقد أثبت الحزب فشله في ذلك خاصة في ولايته التشريعية الثانية، والتي كما قيل من طرف عديد الباحثين والمحللين أوشكت على الانهيار وبالفعل عرف الحزب في الانتخابات الأخيرة يوم 08 سبتمبر 2021 هزيمة كبيرة لم تكن متوقعة .

وأبرزت عديد المؤشرات فشل المملكة المغربية وتعثرها في طريق التغيير والإصلاح، فقد عرف الشعب المغربي عديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، والوضع الكارثي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تدني مستويات الفقر، البطالة، التهميش، التنمية ،فقد وجدت المغرب نفسها في مراتب متأخرة حسب العديد من الدراسات والتقارير الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:الكتب:

1- الأخصائي محمد ، **مستقبل التغيير في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،2016.

2 - العسري خالد ، **تحت السلطة ، أزمة التمثيلية الانتخابية في المغرب** ، ط1، إفريقيا الشرق، المغرب ، 2019. 3- بانن محمد الشيخ ، **الدولة في فكر الجماعات الإسلامية في المغرب : دراسة حالات** ،ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016 .

4- بوسلهام عيسات ، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي**، ط1، مجموعة مؤلفين ، المركز الديمقراطي العربي،2018.

5- حامي الدين عبد العالي ، **تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب** ، مجموعة مؤلفين،ط1،دار الكتب القطرية ، .2015

6 - ديكاروبونيلاكارميلا و سكوتي فلنتيناريتا ، **تقييم العمليات الانتقالية الدستورية من منظور العمليات التأسيسية الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس ،2017.

7 - سحنون زكريا ، **الخطاب السياسي لعبد الإله بنكيران: قراءة في الأسس الفكرية والمنهجية**، ط1، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2016 .

8 - فقير انتصار، المشاركة السياسية، الشعب، والقصر : تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغّير ،سلسلة كتب منتدى الشرق ، جانفي2019 .

9- مقتدر رشيد ، **تحولات التجربة الإسلامية المغربية ،كتاب جماعي** ،الأردن :مؤسسة فريدريش أسبريت ،2018.

ثانيا : المقالات العلمية:

1- الأدريسي محمد ، **الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي، كيف والى أين؟**، المستقبل العربي ، ع469، مارس 2018

2- السطي عبد الإله ،**أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي** ، مجلة سياسات عربية ، ع20، 2016

3- باسك منار محمد ، **التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة و والتنمية في المغرب: السياق و المحصلة الأولية والمآلات المحتملة**، مجلة سياسات عربية، ع2،مايو2013 .

4- بن يزة يوسف، ساحلي مبروك، **الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث ع25، ديسمبر 2016

5- حمودي إسماعيل ،**الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التغيير**، مجلة رؤية تركية ، ربيع 2015 .

6- عدنان زروقي ، بن عمراوي عبد الدين ،**تعثر الإصلاح السياسي وتحديات البناء الديمقراطي للدولة في تجارب ما بعد الحراك (تونس ، الجزائر ،المغرب)أنموذجا**،مجلة الميدان للدراسات الاجتماعية والرياضية والإنسانية ، مجلد2،ع07، جوان2019.

7-عمراني لمياء ، **حزب العدالة والتنمية : من العمل السري إلى العمل الحزبي** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع51-52، سبتمبر2016 .

8-مقتدر رشيد ، **تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم** ، مجلة سياسات عربية، ع 03، يوليو 2013 .

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- زروال سهام ، **الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، منشورة ، 2017-2018.

رابعا: الدراسات والتقارير:

1- أبو الزهور ياسمينة ، **التقدم والفرص الضائعة : المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمد السادس** ، مركز بر وكنجز ، الدوحة ، يوليو 2020 . مركز الجزيرة للدراسات ، تعقيدات تشكل الحكومة المغربية وتأثيرها على مستقبلها السياسي، تقرير موقف، 09 مارس2017، من موقع **studies aljazeera0net** . تم التصفح يوم:8-08-2021.

2- الزهراوي محمد ، **الإسلاميون المغاربة من رهان الإصلاح الى" أزمة التنظيم "، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي(1997-2017)**، المركز الديمقراطي العربي ، 05 يوليو2020 .

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، **الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها**، تقرير صادر عن المجلس ، المملكة المغربية ، 2020 .

4- أوراز رشيد ، **الإصلاح السياسي بالمغرب : التحديات والرهانات**، مشتل أفكار الإصلاح ، منبر الحرية ،2015 .

5- توفيق عبد الصادق، **واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب2011-2021: دراسة حول موضوع السلطة** ، رواق عربي.

6-حمزاوي عمر، **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ع 93، يوليو 2008.

7- عبد الغفار عادل هيس وبيل ، **الأحزاب الإسلامية في شمال إفريقيا: تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر**، مركز بر وكنجز .

8- فؤاد وسام ، **واقع الحركة الإسلامية في المغرب** ، المعهد المصري للدراسات ، تقرير 11يناير 2018 .

9- فقير انتصار ، **الحزب الإسلامي المغربي: البحث عن سياسة جديدة في وجه التحديات القديمة** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ديسمبر2017 .

10- مصباح محمد ،**هل لا يزال باستطاعة حزب العدالة والتنمية امتصاص الغضب الشعبي ؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 30 مارس 2020.

11- مصباح محمد ، **الجيل الجديد من الاحتجاجات في المغرب: مقارنة بين حراك الريف وحركة 20 فبراير**، مبادرة الإصلاح العربي،07 نوفمبر2017.من موقع : **ARAB REFORM.NET** ، تم التصفح يوم : 12-05-2021.

12-المملكة المغربية ،رئيس الحكومة ، **التقرير التركيبي للإنجازات برسم السنة الثالثة والإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة** ، تقرير أبريل 2019-مارس2020 .
13-المملكة المغربية، رئيس الحكومة ،**حصيلة أربعة أشهر من عمل الحكومة** ، تقرير سبتمبر2017 .

خامسا : المواقع الإلكترونية:

1-بن دريس محمد ، **عام على حكومة العثماني المغربية ماذا تحقق(تقرير)** ، من موقع : **http://www.aa.com.tr.18-04,2018.**، تم التصفح يوم 12-08-2021.
2-حداد لحسن ، **في نقد حصيلة الحكومة بالمغرب** ، جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية ، ع15576، 21 يوليو2021 ، من موقع : **http://awasat .com>home>article**.تم التصفح يوم: 5-8-2021.
3- مركز الجزيرة للدراسات، **تعقيدات تشكل الحكومة المغربية وتأثيرها على مستقبلها السياسي**، تقرير موقف، 09 مارس2017، من موقع **studies aljazeera0net** . تم التصفح يوم:8-08-2021.
4- مركز الجزيرة للدراسات ،**حركة 20 فبراير**، 11-10-2014، من موقع :**http://aljazzira.net**، تم التصفح يوم :15-07-2021.
5- نعوم عبد الفتاح ،**مع اقتراب الانتخابات ..المعارضة تنتقد الحكومة المغربية**، من موقع :**http://skynewsarabia.com** . ، تم التصفح يوم: 03-08-2021.
6- ولد سيدي الجاشع نفار، **عبد الإله بنكيران ..هل أنقذ المغرب أم أجهض التغيير** ،من موقع الحرة :**http://www.alhurra.com** .، بتاريخ :29-09-2016- تم التصفح يوم 07،27-2021.